الصباح الاقتصادية
AL-SABAH
www.alsabahpress.com Alsabah Media
No. 4222 | الثلاثاء | 12 شعبان 1443 هـ | 15 مارس 2022 م | السنة الرابعة عشرة

مع ارتفاع أسعار المواد الغذائية

«المركز»: التضخم في الكويت يقفز إلى أعلى مستوياته منذ عشر سنوات

المركز MARKAZ
شركة المركز المالي الكويتي

أصدرت مارمور مينا إنتليجنس، الذراع البحثية لشركة المركز المالي الكويتي "المركز"، تقريراً بعنوان "التضخم في الكويت يقفز إلى أعلى مستوياته منذ عشر سنوات"، تناولت فيه اتجاهات التضخم في دولة الكويت وحللت أسبابها.

وذكرت مارمور في تقريرها أن معدل التضخم في دولة الكويت ارتفع حتى وصل حالياً لأحد أعلى معدلات التضخم على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي. وأوضح التقرير أن مؤشر أسعار المستهلك ارتفع بنسبة 4.3 % (على أساس سنوي) في ديسمبر 2021؛ وهو أعلى مستوى منذ أكتوبر 2011، مقارنة بزيادة قدرها 0.1 % (على أساس سنوي) كما في ديسمبر 2018. وجاء في التقرير أن ارتفاع أسعار المواد الغذائية والمشروبات يعد من أبرز العوامل المساهمة في هذه الزيادة يليه زيادة أسعار التعليم. وكذلك، ارتفع معدل التضخم الأساسي باستثناء المواد الغذائية والمشروبات بنسبة 3.7 % (على أساس سنوي) في ديسمبر 2021 مع تسجيل معظم مكونات المؤشر ارتفاعًا في أسعارها. كما ارتفعت رسوم خدمات الإسكان، التي تتمتع بأعلى وزن نسبته 33.21 % في مؤشر أسعار المستهلك، بشكل طفيف إلى 2.35 % (على أساس سنوي) في ديسمبر 2021 بعد أن كانت ثابتة منذ بداية عام 2019.

الأسباب وراء التضخم

ذكرت مارمور أن مكون خدمات الإسكان تحول للأداء الإيجابي بعدما كان ثابتاً بسبب ارتفاع تكاليف الإيجار والصيانة، ثم استقر عند 2.35 % (على أساس سنوي) في ديسمبر 2021. وعلى الرغم من أن ارتفاع سعر هذا المكون أقل من أسعار المكونات الأخرى، إلا أن وزن هذا المكون يجعله عاملاً مهمًا. ويشير التقرير إلى أن ارتفاع تكاليف الإيجار والصيانة جاء نتيجة لارتفاع الطلب بعد تخفيف الإجراءات الاحترازية للتصدي لفيروس كوفيد19-.

ويقول التقرير أن أسعار المواد الغذائية والمشروبات تصاعدت حتى وصلت إلى ذروة بلغت 11.50 % (على أساس سنوي) في يونيو 2021، وهي مستمرة في النمو بنسبة 7.2 % (على أساس سنوي) كما في ديسمبر 2021، في حين ارتفعت أسعار اللحوم والأسماك والفواكه بشكل ملحوظ ومستمر منذ مايو 2020. وأوضح التقرير أن واردات الكويت من الأغذية والمشروبات تشكل 17 % من إجمالي الواردات (الربع الثاني من عام 2021). ويعزى الارتفاع في أسعار المواد الغذائية والمشروبات إلى الإرتفاع في أسعارها عالمياً على خلفية الطلب القوي والخلل في سلسلة التوريد. ومن المتوقع أن يستمر ذلك نتيجة الحرب الدائرة حالياً بين روسيا وأوكرانيا، والتي أدت إلى ارتفاع أسعار جميع السلع عالمياً.

وتناول التقرير أيضاً مكون النقل والمواصلات، الذي وصل إلى مستوى مرتفع بلغ 5.5 % (على أساس سنوي) في يونيو 2021 ولا يزال يرتفع بنسبة 4.3 % (على أساس سنوي) كما في ديسمبر 2021. وكانت المكونات الفرعية الرئيسية التي حركت التضخم في هذا المكون هي الزيادة في أسعار قطع غيار السيارات وتكاليف السفر جواً، في حين ارتفع مكون الملابس والأحذية إلى 6.2 % (على أساس سنوي) في نهاية عام 2020 وظل ثابتاً منذ ذلك الحين. وتُعزى زيادة الأسعار في هذا المكون إلى العديد من العوامل العالمية التي لها تأثير على سلسلة التوريد، بما في ذلك ضعف الإنتاج والإمداد العالمي، وارتفاع تكاليف النقل البري والبحري.

ونوهت مارمور في تقريرها إلى استمرار ثبات مكون التعليم حتى أغسطس 2021 ومن ثم ارتفاعه بنسبة 18 % (على أساس سنوي) في سبتمبر 2021، وهو أعلى مستوى ارتفاع مقارنة بالمكونات الأخرى. أما السبب فهو ارتفاع رسوم التعليم في مراحل الروضة والتمهيدي والابتدائي والثانوي، حيث انتقلت المدارس من التعليم عبر الإنترنت إلى التعليم داخل المدارس.

ويقول التقرير أن سعر الغذاء حالياً يعد العامل الرئيسي الذي يقود ارتفاع التضخم، حيث ارتفعت أسعار المواد الغذائية لأسباب عديدة من بينها نقص العمالة، ومشاكل سلسلة التوريد، وارتفاع طلب المستهلكين. وتوقع التقرير أن يكون هناك مزيد من الارتفاع في أسعار المواد الغذائية.

ولفت التقرير إلى أن الكويت والمملكة العربية السعودية، من بين دول مجلس التعاون الخليجي بشكل عام، شهدتا تضخمًا في أسعار المواد الغذائية منذ بداية عام 2020 على خلفية ارتفاع أسعار المواد الغذائية العالمية. إلا أن بقية دول المجلس شهدت ثبات في مكون الأغذية والمشروبات ضمن مؤشر أسعار المستهلك. وتعتمد أسعار المواد الغذائية في الكويت ودول مجلس التعاون الخليجي الأخرى على أسعار الأسواق الدولية، وسعر صرف العملات، وتكاليف الاستيراد. ومع ذلك، هناك محاولات لتقليل الاعتماد على واردات المواد الغذائية من خلال الاستثمار في الأراضي الزراعية والتكنولوجيا في بلادهم وفي الدول الأجنبية.

وأشارت مارمور إلى خطط الأمن الغذائي التي تنفذها دول مجلس التعاون الخليجي؛ حيث استوردت الشركة السعودية للاستثمار الزراعي والإنتاج الحيواني (سالك)، نحو 355 ألف طن من القمح من أوكرانيا وكندا وأستراليا خلال عام 2021، وهو ما يمثل 10 % من احتياجات المملكة. وعلى المنوال نفسه، اشترت (حصاد الغذائية)، الذراع الزراعية في صندوق الثروة السيادي بدولة قطر، أراض في السودان وأستراليا، فضلاً عن خططها لاستثمار مئات الملايين من الدولارات في مشاريع زراعية في كينيا والبرازيل والأرجنتين وتركيا وأوكرانيا. بينما تعطي الهيئة العامة للاستثمار بالكويت الأولوية لتعزيز الأمن الغذائي وتنويع مصادر المواد الغذائية وسلسلة التوريد ، إلى جانب التخطيط للاستثمار في الأراضي الزراعية خارج الكويت.

وفي ختام تقريرها، ذكرت مارمور أن مكون خدمات الإسكان، وبعد أن ظل لفترة طويلة قريباً من مستوى الصفر، ارتفع إلى حد كبير بنسبة 2.4 % (على أساس سنوي)، كما أوضح التقرير أن إيجارات الوحدات السكنية آخذةٌ في الارتفاع بالتزامن مع ارتفاع الطلب من قبل الوافدين، خاصة عقب تخفيف قيود السفر وتراجع حدة الجائحة. وبالنظر إلى ما أورده تقرير مارمور، فيمكن أن تستمر الضغوط التضخمية على المدى القصير، خاصة مع تقدير صندوق النقد الدولي لمعدل التضخم في الكويت بنسبة 3 % لعام 2022.

مؤشرات البورصة تواصل الهبوط.. و«العام» يتراجع 88.3 نقطة

أغلقت بورصة الكويت تعاملاتها أمس الاثنين على انخفاض مؤشر السوق العام 88ر3 نقطة ليبلغ مستوى 7860ر56 نقطة بنسبة انخفاض بلغت 1ر11 في المئة.

وتم تداول 244ر1 مليون سهم عبر 12228 صفقة نقدية بقيمة 58ر4 مليون دينار (نحو 198ر5 مليون دولار).

وانخفض مؤشر السوق الرئيسي 107ر5 نقطة ليبلغ مستوى 6253ر41 نقطة بنسبة انخفاض بلغت 1ر6 في المئة من خلال تداول 143ر19 مليون سهم عبر 5610 صفقات نقدية بقيمة 16ر7 مليون دينار (نحو 56ر7 مليون دولار).

كما انخفض مؤشر السوق الأول 82ر02 نقطة ليبلغ مستوى 8653ر85 نقطة بنسبة انخفاض بلغت 0ر94 في المئة عبر تداول 100ر9 مليون سهم عبر 6618 صفقة بقيمة 41ر7 مليون دينار (نحو 141ر7 مليون دولار).

في موازاة ذلك انخفض مؤشر (رئيسي 50) 34ر8 نقطة ليبلغ مستوى 6571ر27 نقطة بنسبة انخفاض بلغت 0ر53 في المئة من خلال تداول 98ر6 مليون سهم عبر 3752 صفقة نقدية بقيمة 12ر11 مليون دينار (نحو 41ر17 مليون دولار).

وبلغت أحجام التداول الكلية في البورصة أمس 244.10 مليون سهم تقريباً، جاءت من خلال تنفيذ 12.228 ألف صفقة، حققت سيولة بقيمة تُقدر بنحو 58.44 مليون دينار بارتفاع نسبته 36.6 % عن سيولة أمس الأول البالغة 42.79 مليون دينار.

قطاعياً، تراجعت مؤشرات 12 قطاعاً أمس بصدارة الرعاية الصحية بانخفاض كبير نسبته 34.97 % بضغط رئيسي من هبوط سهم "ميدان" بنحو 45.83% متصدراً القائمة الحمراء للأسهم المُدرجة، في حين تصدر سهم "أم القيوين" القائمة الخضراء بنمو قدره 10 %.

جلسة حمراء للبورصة

في المقابل، ارتفع قطاع التأمين وحيداً بنسبة 0.15 % بدفع رئيسي من صعود سهم "الخليج للتأمين" بنحو 0.56 %، مع استقرار سهم "وربة" وتراجع "الكويت للتأمين" بواقع 0.94 %.

وحقق سهم "كيبكو" أنشط سيولة بالبورصة بقيمة 8.71 مليون دينار مُتراجعاً بنحو 1.95 %؛ وذلك بالتزامن مع إعلان الشركة اليوم توصلها إلى اتفاق مبدئي لتنفيذ صفقة اندماج عن طريق الضم مع شركة القرين لصناعة الكيماويات البترولية.

على جانب اخر أعلنت البورصة عن إتمام تنفيذ صفقة مُتفق عليها على أسهم شركة المنار للتمويل والإجارة بحجم بلغ 7.5 مليون سهم.

وقالت "المنار" في بيان للبورصة الكويتية، إن سعر تنفيذ الصفقة بلغ 60 فلساً للسهم، بإجمالي قيمة للصفقة بلغ 450 ألف دينار.

وأوضحت الشركة في إفصاح مُستقل للبورصة أمس، أن نوع التعامل في الصفقة المُشار إليها أعلاه كان (شراء أسهم) من قبل رئيس مجلس إدارة الشركة فيصل عبدالعزيز النصار.

الجدير بالذكر أن مجموعة شركة عقار للاستثمارات العقارية تمتلك الحصة الأكبر في رأسمال "المنار" بنسبة 29 %، تليها حصة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بنحو 14.6 %، ثم ملكية بدر حمد عبدالله الربيعة بواقع 6.3 %.

ويبلغ رأسمال "المنار" المصدر والمدفوع نحو 30.875 مليون دينار موزعاً على 308.75 مليون سهم تقريباً بقيمة اسمية 100 فلس للسهم الواحد.

وتحولت الشركة للربحية في العام الماضي بقيمة 1.363 مليون دينار، بالمقارنة بخسائر عام 2020 البالغة 3.601 مليون دينار.

وأوصى مجلس إدارة الشركة في اجتماعه الذي انعقد يوم الخميس الماضي، بتخفيض رأسمال الشركة بمبلغ 4.5 مليون دينار بسبب زيادته عن الحاجة عن طريق توزيعه نقداً للمساهمين والتوصية بتعديل المادة رقم (6) من النظام الأساسي والمادة رقم (7) من عقد التأسيس الخاصة بتحديد رأس المال.

«المركزي» يخصص سندات بـ290 مليون دينار

أعلن بنك الكويت المركزي، أمس الاثنين، تخصيص آخر إصدار لسندات وتورق مقابل بقيمة 290 مليون دينار.

وحسب بيان للبنك، بلغ أجل تلك السندات 3 أشهر، بمعدل عائد يبلغ 1.125%.

يُذكر أن السندات هي أداة دين تصدرها الحكومات للاقتراض وتلتزم الدولة بدفع قيمتها لمشتريها في تاريخ الاستحقاق مع فائدة.

أما التوريق فهو عملية تتيح للمؤسسات جمع مجموعة من أموال مستحقة لها أو ديون وتحويلها لأوراق مالية يمكن التداول عليها.

«الأولى للوقود» تحقق 3.6 ملايين دينار أرباحا صافية خلال 2021

أعلنت الشركة الأولى للتسويق المحلي للوقود الكويتية تحقيق 3ر6 مليون دينار كويتي (نحو 12ر2 مليون دولار أمريكي) أرباحا صافية عن عام 2021 مقارنة مع 2ر9 مليون دينار (نحو 9ر8 مليون دولار) خلال 2020 بنسبة ارتفاع بلغت 23ر3 في المئة.

وقالت الشركة في إفصاح منشور على الموقع الإلكتروني لبورصة الكويت أمس الاثنين إن ربحية السهم بلغت 9ر1 فلس للسهم الواحد خلال 2021 مقارنة مع 7ر3 فلس عن 2020 بنسبة ارتفاع بلغت 23ر3 في المئة.

وأسست الشركة عام 2004 وأدرجت في بورصة الكويت عام 2006 ويبلغ رأسمالها المصرح به 40ر4 مليون دينار (نحو 137ر3 مليون دولار) وتعمل في تملك وحيازة وإنشاء واستئجار وتشغيل وصيانة محطات الوقود فضلا عن انشاء وتطوير وتشغيل وصيانة مراكز خدمة العملاء.

«ميزان» تشتري قسيمة زراعية في الصليبية بـ1.75 مليون دينار

أعلنت شركة ميزان القابضة عن قيامها من خلال إحدى شركاتها التابعة (شركة توزيع المعلبات المحفوظة "خزان") بشراء قسيمة زراعية في الصليبية، بقيمة إجمالية تبلغ 1.75 مليون دينار.

وقالت "ميزان" في بيان للبورصة الكويتية، أمس الاثنين، إنها قامت من خلال شركتها التابعة بشراء حق القسيمة الزراعية الواقعة في منطقة الصليبية الزراعية من شركة ذات صلة يمتلك فيها ثلاثة من أعضاء مجلس إدارة "ميزان" ومساهمين آخرين السيطرة عليها.

وأوضحت أن عملية الشراء سيترتب عليها زيادة قيمة الأصول الثابتة للشركة خلال الربع الأول من عام 2022 بقيمة الصفقة المُشار إليها أعلاه.

كانت أرباح "ميزان" تراجعت في التسعة أشهر الأولى من العام الماضي بنسبة 7.2%؛ لتصل إلى 9.53 مليون دينار، مقابل أرباح الفترة نفسها من عام 2020 البالغة 10.27 مليون دينار.